

Distr.: General  
26 December 2006  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة من رئيس المجلس والتي يلتمس فيها مشورة لجنة بناء السلام بشأن الحالة السائدة في كل من بوروندي وسيراليون.

وقد عقدت لجنة بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اجتماعين مخصصين لكل من هذين البلدين. وفي الاجتماعين الأولين المخصصين لسيراليون وبوروندي، وعقدا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على التوالي، بينت اللجنة التحديات الجسام التي يجب التصدي لها في هذين البلدين لوضع الأساس اللازم لإحلال السلام الدائم وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وإعادة الإعمار.

وتشتمل التحديات الجسام التي تواجهها سيراليون على التمكين الاجتماعي وتمكين الشباب وتزويدهم بفرص العمل؛ وتوطيد الديمقراطية والإدارة السليمة؛ وإصلاح قطاعي القضاء والأمن؛ وبناء القدرات. أما بوروندي، فهي تواجه تحديات جسام تتمثل في تعميم الإدارة السليمة؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وضمان تعافي المجتمعات المحلية.

وأحرز البلدان تقدما منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبالنسبة إلى بوروندي، شمل هذا التقدم الجهود التي بذلتها الحكومة لإعداد بيان بالأنشطة الحالية والأنشطة المعتمزم تنفيذها في مجالات بناء السلام ذات الأولوية وإنشاء آلية مشتركة بين الوزارات لمتابعة أنشطة لجنة بناء السلام. وفي سيراليون، اتخذت الحكومة خطوات لتعديل استراتيجية توطيد السلام بعد مشاورات أجرتها على الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة، وواصلت بذل الجهود لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وإطار النفقات المتوسط الأجل واستراتيجية توطيد السلام.

وفي ثاني اجتماعين مخصصين لبوروندي وسيراليون واللذين عقدا يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي، رحب المشاركون بالجهود التي يبذلها البلدان



لوضع البرامج التي تتصدى للتحديات الجسم التي يواجهها في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وسلطوا الضوء على المجالات التي تستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها. ونتيجة للحوار الذي شهدته هذه الاجتماعات التي عقدها لجنة بناء السلام، تم الحصول على تأكيد من حكومتي البلدين بأنهما ملتزمتان بعدم التخلي عن طريق السلام وعلى الأمل في تزايد الدعم الدولي لأولوياتهما الوطنية في مجال بناء السلام، وبخاصة الدعم المقدم من صندوق بناء السلام.

ومرفق طيه الموجزات التي أعدها الرؤساء واعتمدت في اجتماعي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر (انظر المرفق). وستحدد مواعيد جولة الاجتماعات المقبلة في مطلع العام الجديد.

(توقيع) إسماعيل أبراو غسبار مارتنس  
رئيس لجنة بناء السلام

## لجنة بناء السلام

موجز الرئيس عن الاجتماع القطري المخصص لسيراليون، ١٢ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠٠٦

١ - بناء على طلب حكومة سيراليون ومجلس الأمن، اختارت اللجنة التنظيمية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ سيراليون لتكون من أول البلدان التي تنظر في حالتها لجنة بناء السلام.

٢ - وشددت حكومة سيراليون والمشاركون في الاجتماع على ما تحقق من منجزات هامة لإعادة إحلال السلام والاستقرار في البلد والتعافي من آثار الصراع. وتشمل هذه المنجزات النمو الاقتصادي المطرد والانتخابات الحرة والتزوية التي جرت في عام ٢٠٠٢ وإعادة بسط سلطة الدولة وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة.

٣ - وأشار المشاركون في الاجتماع بارتياح إلى أن الحكومة وضعت استراتيجية للحد من الفقر أقرت في عام ٢٠٠٥. كما أشاروا إلى أن الحكومة بدأت تجري إصلاحات في مختلف القطاعات من ضمنها قطاعا الإدارة والأمن. وأشاروا بشكل خاص إلى أن الأطر الإنمائية الاستراتيجية الحكومية، بما فيها استراتيجية توطيد السلام، استُحدثت عبر عمليات تشاركية شاملة شارك فيها المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون.

٤ - وأكد المشاركون في الاجتماع وجهة نظر الحكومة بشأن التحديات الجسام المحددة التي تعيق توطيد السلام والتي لا بد من التصدي لها على نحو عاجل للمساعدة على بناء الأساس اللازم لإحلال السلام الدائم وخلق بيئة مؤاتية للتنمية وإعادة الإعمار. وفي ما يلي موجز لهذه التحديات:

- **التمكين الاجتماعي وتمكين الشباب وتزويدهم بفرص العمل** - إن تمهيش الشباب وعدم تمكينهم ظاهران راسختان وواسعتا الانتشار. واعتبرتهما الحكومة من ضمن المسائل ذات الأهمية الحاسمة لبناء السلام والتي لا بد من حلها سريعا. وبينما يتسم توفير فرص العمل بالأهمية، تسود أشكال أخرى من الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي تستدعي الاهتمام بشكل سريع. ويلزم معالجة مسألة تمكين المرأة بشكل سريع. وفي صدر الأولويات دعم الحكومة في ما تبذله من جهود لتحسين المؤسسات التعليمية لزيادة فرص الشباب، بخاصة الشابات، في العثور على عمل، وتحسين أوضاع الشباب المعيشية ورفع مستوى مشاركتهم المحدية في العملية

السياسية والإنمائية. وينطوي ذلك أيضا على توفير الدعم لتهيئة البيئة المؤاتية لتنمية القطاع الخاص، وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار، وتحسين الخدمات العامة لتيسير إيجاد الوظائف وتوفير فرص العمل؛

- **توطيد الديمقراطية والإدارة السليمة** - إن الحرب في سيراليون، على غرار ما جاء في التقرير النهائي للجنة بناء السلام، كانت إلى حد كبير نتيجة لإخفاق عمليات الإدارة والمؤسسات في البلد. فتمتد المؤسسات الديمقراطية المعنية بالإدارة بشكل شرطا لا بد منه لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما لبناء قدرة المؤسسات الحكومية، من قبيل البرلمان واللجنة الانتخابية الوطنية. وستكون العملية الانتخابية القادمة بمثابة المحك الذي يبين مدى متانة المؤسسات والمبادئ الديمقراطية في البلد. وسيشكل النجاح في إجراء هذه الانتخابات الثانية بعد انتهاء الصراع خطوة حاسمة الأهمية على طريق توطيد السلام. ويشمل هذا المجال ذو الأولوية تنمية السلطة عبر اللامركزية، وبناء قدرة الخدمة المدنية وبت الحس المهني لديها، وتعزيز القدرات الإدارية؛ ووضع الإطار المؤسسي والتنظيمي لكفالة الشفافية ومكافحة الفساد؛ وإدارة الاقتصاد والموارد الطبيعية بفعالية، والأولويات الأخرى الواردة في ميثاق الإدارة المحسنة والمساءلة؛

- **إصلاح قطاعي القضاء والأمن** - اتفق جميع المشاركين في الاجتماع على ضرورة متابعة الجهود الوطنية لتمتين النظام القضائي وإدارة شؤون العدالة بصورة منصفة. كما أشاروا إلى أن قطاع الأمن، وبخاصة الشرطة والجيش، يقتضي المزيد من الإصلاحات المتواصلة. ورحبوا بتعهد الحكومة بتنفيذ توصيات لجنة بناء السلام التي تستدعي منها اتخاذ المزيد من الإجراءات ومن المجتمع الدولي تقديم الدعم؛

- **بناء القدرات** - يشكل بناء قدرة الدولة على تأدية مهامها وتقديم الخدمات الاجتماعية أحد العوامل الرئيسية لبناء دعائم السلام والتنمية المستدامة. وسيراليون في سبيلها إلى إعادة بناء الدولة لإنشاء إدارة مسؤولة وشفافة وفعالة تبسط الولاية القضائية في جميع أنحاء البلد. ويقتضي هذا الأمر الإفادة من جميع الجهود المبذولة حاليا ومن المساعدة الدولية المستمرة.

٥ - وأهاب المشاركون في الاجتماع بالمجتمع الدولي الاهتمام بسيراليون. ودعوا الجهات المانحة إلى زيادة دعمها للجهود الوطنية من أجل تنسيق عملية حشد الموارد الخارجية بغرض بث الثقة في نفوس السكان بالمؤسسات الوطنية وجعلها ذات مصداقية لديهم وذلك عبر

جعل الموارد الخارجية جزءاً من إطار وميزانية إنمائيين وطنيين، ولضمان تمشي المساعدات التي ترد من هذه الجهات مع الأولويات الوطنية.

٦ - واعتبرت سيراليون من البلدان التي تستوفي المعايير اللازمة للإفادة من صندوق بناء السلام، فدعيت إلى بدء مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الحصول على أموال على النحو الوارد في اختصاصات الصندوق.

٧ - ويدعو أعضاء لجنة بناء السلام حكومة سيراليون إلى المضي قدماً، بدعم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، في صياغة الاستراتيجيات والخطط التي تعالج المسائل ذات الأهمية الحاسمة لبناء السلام المبينة أعلاه، وذلك بعد إجراء تحليل شامل ومسح لما ينفذ من أنشطة حالياً. وتدعو اللجنة حكومة سيراليون إلى تقديم الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجيات والخطط في الاجتماع المقبل من الاجتماعات المخصصة لسيراليون.

٨ - ويهيب أعضاء اللجنة بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه السياسي والمالي إلى سيراليون، ويشجعون الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى على ضمان أن يكون تخصيص الموارد والأنشطة المضطلع بها تعبيراً عن أولويات بناء السلام المبينة أعلاه والمبادرات الحكومية، لاسيما عبر ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وتدعو اللجنة جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى رفع مستوى تنسيق أعمالهم لكي تبلغ الموارد حدها الأقصى دعماً لأولويات سيراليون في مجال بناء السلام. وأشارت اللجنة كذلك إلى مدى تأثير الاستقرار الإقليمي في التقدم في سيراليون.

٩ - ويمثل اجتماع اليوم أول اجتماع من سلسلة من الاجتماعات التي سيعقد ثانيها قبل نهاية العام. واتفق أعضاء اللجنة على تكريس وقت بين الاجتماعات الرسمية لعقد اجتماعات عمل غير رسمية مع حكومة سيراليون لمعالجة المسائل التي يمكن للجنة بناء السلام أن تضيف إليها قيمة جديدة.

## المرفق الثاني

## لجنة بناء السلام

موجز الرئيس عن الاجتماع القطري المخصص لبوروندي، ١٣ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠٠٦

١ - بناء على طلب حكومة بوروندي ومجلس الأمن، اختارت اللجنة التنظيمية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بوروندي لتكون من أول البلدان التي تنظر في حالتها لجنة بناء السلام.

٢ - استفاد الاجتماع القطري المخصص لبوروندي من البيانات المستفيضة التي قدمتها حكومة بوروندي وبيّنت فيها استراتيجياتها الإنمائية الشاملة والتحديات الكبيرة التي يواجهها توطيد السلام على حد سواء. ولاحظ المشاركون أنه يجري تطوير هذه الأطر الاستراتيجية عبر عمليات قائمة على المشاركة. فبرنامج الطوارئ الحكومي، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وخطة العمل المشتركة للأمم المتحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، توفر إطار عمل شاملا يعكس احتياجات التعمير الهائلة في بوروندي في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

٣ - ولاحظ المشاركون في الاجتماع بارتياح التقدم المحرز في توطيد السلام بتشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف، منوهين إلى اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتوقيع اتفاق وقف إطلاق نار شامل مؤخرًا بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية. وأعرب المشاركون أيضا عن تقديرهم العميق للدور الذي اضطلعت به مبادرة السلام الإقليمية المكونة من أوغندا وتزانيا وجنوب أفريقيا وغيرها، بمساندة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، التي أدت إلى اتفاق أروشا الذي وقعه ١٩ طرفًا مفاوضًا في آب/أغسطس ٢٠٠٠ واتفاقات وقف إطلاق النار اللاحقة.

٤ - وأقرّ المشاركون بأن بوروندي لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل ما بعد الصراع وأنّ تحديات التنمية والتعمير التي تواجهها هائلة في جميع المجالات. كما شددوا على الحاجة إلى عملية بناء قدرات مكثفة ومستدامة لتمكين الدولة من أداء وظائفها. وشاطروا الحكومة نظرهما للتحديات الكبيرة التي تعوق توطيد السلام والتي سيكون من الواجب معالجتها بشكل طارئ للمساعدة في إرساء الأسس لسلام مستدام وإيجاد بيئة مؤاتية للتنمية والتعمير. وقد أوجزت هذه التحديات الكبيرة فيما يلي:

- **تعزيز الحكم السليم** - وفقا لما بينته الحكومة، فإن ضعف أسلوب الحكم في البلد تاريخيا هو أحد أبرز الأسباب الجذرية للصراع. ويشمل هذا المجال ذو الأولوية: تعزيز مؤسسات الحكم؛ والمشاركة؛ وإصلاح الخدمة المدنية، وتعزيز القدرات الإدارية؛ وتحسين التخطيط على المستويين المركزي والمحلي؛ وإيجاد بيئة مؤسسية وتنظيمية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد؛ وتعزيز القدرات على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المحلي على حد سواء؛ وزيادة دعم الجهات المانحة لميزانية الحكومة؛ وتعزيز المجتمع المدني؛

- **تعزيز سيادة القانون والقطاع الأمني** - اتفق جميع المشاركين على مركزية وأهمية الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في توطيد السلام. ويشمل هذا المجال ذو الأولوية: توطيد نظام العدالة لضمان إقامة العدل بشكل منصف، ومكافحة الإفلات من العقاب، وضمان استقلال النظام القضائي، وتحديث خدمات الإصلاحات، واستحداث لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، وتنقيح التشريعات الوطنية لضمان تمشيها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإقامة لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة. ويعد من بين المهام ذات الأولوية إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التركيز بشكل خاص على برامج إعادة الإدماج الفعلية لضمان إعادة إدماج المحاربين السابقين بشكل تام في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك إصلاح القطاع الأمني لضمان احتوائه العدد الملائم من الموظفين وإدارته بشكل فعال، تحت إشراف مدني، ومع احترام حقوق الإنسان؛

- **كفالة انتعاش المجتمعات المحلية** - وافق المشاركون في الاجتماع، على غرار ما ذكرته الحكومة، على أنه لو أريد لإحلال السلام أن يتكامل بالنجاح فلا بد من معالجة مسألة تحسين مصادر رزق البورونديين بطريقة منصفة وكجزء من جهد أوسع نطاقا لإطلاق عجلة الاقتصاد من جديد. إضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاهتمام لمشاكل بطالة الشباب، وأطفال الشوارع، والمسائل المتصلة بالأراضي، واللامساواة في ما يتعلق بالحصول على الموارد ولا سيما بالنسبة للنساء، ومساعدة المجتمعات المحلية في ضمان إعادة إدماج اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين العائدين بشكل فعلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية: فهذه كلها قضايا ينبغي تناولها لتوطيد سلام دائم. وتستدعي التحديات التي تواجهها النساء والفتيات اهتماما منسقا. وأشار المشاركون إلى ضرورة مواصلة توفير الدعم للجنة الوطنية للأراضي.

٥ - ولاحظ المشاركون مع التقدير تركيز الحكومة على التحاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بما في ذلك الجماعات النسائية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام بشأن وضع استراتيجيات وطنية لتوطيد السلام. وطلبوا إلى الحكومة عرض آخر المستجدات في عملية الحوار الجارية في الاجتماع المقبل المخصص للبلد، وحثوا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

٦ - وأعرب المشاركون عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها الحكومة في سياق تنفيذ المبادئ المضمنة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وأعربوا عن تشجيعهم لجميع الأطراف الفاعلة على مواصلة العمل نحو تحقيق هذا الهدف.

٧ - ودعا المشاركون إلى دعم الجهود الوطنية لتنسيق الموارد الخارجية ولضمان تمشي المساعدة المقدمة من الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية. وسيساهم إدماج الموارد الخارجية في إطار عمل وميزانية تنمية وطنية في بناء ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية وموثوقية هذه المؤسسات. وعليه، حث المشاركون الجهات المانحة على إدامة دعمها لبوروندي وزيادته، والنظر في دعم ميزانية الحكومة لتفادي الأثر المزعزع للاستقرار الذي يمكن أن يترتب على عدم دفع المرتبات. وبعد اعتماد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لورقة استراتيجية الحد من الفقر، سيشكل المؤتمر القادم للجهات المانحة حدثاً بارزاً.

٨ - كما دعا المشاركون بلدان مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي وعملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا إلى مواصلة دعمها السياسي لتوطيد السلام.

٩ - وأعلنت بوروندي مؤهلاً للاستفادة من أموال صندوق بناء السلام، ودعت إلى بدء مشاورات مع تمثيل الأمم المتحدة في البلد بشأن الحصول على هذه الأموال على النحو المحدد في اختصاصات الصندوق.

١٠ - وأوصى أعضاء لجنة بناء السلام الحكومة بمواصلة وضع الاستراتيجيات والخطط، بدعم من الأمم المتحدة، لمعالجة مسائل بناء السلام الهامة التي جرى تحديدها أعلاه، استناداً إلى تبيان المبادرات القائمة حالياً وتحديد الثغرات. ولاحظوا ضرورة تعزيز آليات التنسيق الوطنية الموجودة لأخذ عمل اللجنة في الاعتبار وتعزيز قدرة الحكومة على قيادة التنسيق. ودعوا الحكومة إلى الإبلاغ عن حالة إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط في الاجتماع المقبل المخصص للبلد.

١١ - وأهاب أعضاء اللجنة بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه السياسي والمالي إلى بوروندي، وشجعوا الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى على ضمان أن يعكس تخصيص الموارد والأنشطة المؤداة أولويات بناء السلام المبينة



أعلاه. ودعوا جميع الأطراف الفاعلة إلى تعزيز جهود التنسيق التي تبذلها، ولا سيما تنظيم متابعتها، لتوفير أكبر قدر من الموارد دعماً لأولويات بناء السلام في بوروندي.

١٢ - ولاحظ أعضاء اللجنة أن هذا الاجتماع هو الأول من سلسلة اجتماعات سيعقد الثاني منها قبل نهاية العام. واتفقوا على تخصيص بعض الوقت لاجتماعات عمل غير رسمية، في ما بين الاجتماعات الرسمية، للعمل مع حكومة بوروندي في المجالات التي يمكن للجنة إضافة قيمة جديدة إليها.

## المرفق الثالث

## لجنة بناء السلام

موجز الرئيس الاجتماع القطري المخصص لبوروندي، ١٢ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٦

١ - عقدت لجنة بناء السلام اجتماعها القطري الثاني المخصص للحالة في بوروندي، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكان ذلك في إطار متابعة الاجتماع المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وفي سياق الجهود الحثيثة التي تبذلها لجنة بناء السلام لدعم الجهود الوطنية الرامية لتوطيد السلام.

٢ - ولاحظ أعضاء اللجنة، مع التقدير، الجهود التي بذلتها حكومة بوروندي لتحديد الفجوات في أنشطة بناء السلام التي تستلزم عناية ودعمًا عاجلين من المجتمع الدولي، ورحبوا بجهود الحكومة في سبيل حصر الأنشطة الراهنة والمقررة في مجالات بناء السلام ذات الأولوية، واستحداث آلية مشتركة بين الوزارات للقيام بأعمال المتابعة لأنشطة لجنة بناء السلام. ولاحظوا أيضًا، مع التقدير، الدور الميداني الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة على حصر الفجوات والتعرف عليها.

٣ - واتفق أعضاء اللجنة مع الحكومة في تشديدها على الحاجة إلى توطيد الحوار الوطني، ورحبوا بالمبادرات الأخيرة في هذا الصدد الرامية إلى إشراك وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وفي هذا السياق، أعربوا عن دعمهم الكامل لهذه الجهود، والتزامهم بتقديم المساعدة في تهيئة وتنفيذ سلسلة منتظمة من الحوارات الرامية إلى بناء توافق في الآراء بشأن استراتيجيات الحكومة وخططها لتعزيز السلام.

٤ - وأثنى أعضاء اللجنة أيضًا على الأهمية التي توليها الحكومة للمبادرة الرامية إلى اتخاذ إجراءات فورية في مجالات مكافحة الفساد، والنهوض بالروح المهنية لقوات الأمن، والحد من الأسلحة الصغيرة، وتدعيم سيادة القانون، ونظام القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم الدعم لإنشاء لجنة الأراضي وإدخالها طور التشغيل الفعلي.

٥ - وأعرب أعضاء اللجنة عن القلق إزاء النقص في دعم الميزانية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب سلبية على جهود بناء السلام، إذا ما فشلت الحكومة في الانتظام في دفع أجور موظفي الخدمة المدنية وأفراد قوات الأمن على نحو كاف ومناسب من حيث التوقيت. ولاحظوا مع الارتياح، الجهود التي بذلتها الحكومة لتعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، وأعربوا عن تطلعهم إلى تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.

٦ - واستمع أعضاء اللجنة إلى بيانات من المؤسسات المالية الدولية بشأن الحاجة إلى استمرار استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي قوي من أجل تخفيف التوتر الاجتماعي الناشئ عن تدهور دخل الفرد منذ أمد طويل، فضلا عن مسائل حيازة الأراضي المتصلة بعودة اللاجئين والمشردين.

٧ - ولاحظ الأعضاء مع الارتياح وضع ترتيبات تيسر الإنفاق من صندوق لجنة بناء السلام في بوروندي، ومدى التقدم المحرز في تحديد الأنشطة ذات الأولوية. ومن المتوقع أن يتم، بانتهاء الاستعراض المنصوص عليه في اختصاصات الصندوق، توفير غطاء مالي قطري يناهز مبلغ ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨ - وأحاط أعضاء اللجنة علما بما يساور الحكومة من قلق تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتزامها بمعالجة تلك الشواغل، بما في ذلك مسائل المساواة بين الجنسين، وشددوا على التوصية بالتعجيل بتقديم الدعم لخطوة الحكومة الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وتطوير آليات للعدالة الانتقالية. ومن شأن هذا الدعم أن يعجل بوتيرة بناء القدرات الوطنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على حد سواء.

٩ - وأعرب أعضاء اللجنة عن القلق إزاء استمرار تدني نصيب الفرد من مساعدات المانحين في بوروندي. وسيطلب إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية التزامات جديدة، بما في ذلك الإرادة السياسية الثابتة للحكومة، فضلا عن الالتزام من جانب المجتمع الدولي، لضمان بلوغ مستوى أكثر كفاية من المساعدة الخارجية. وفي هذا الصدد، شجع الأعضاء المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى الحكومة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتأمين المساعدة اللازمة، بما في ذلك عن طريق المائدة المستديرة المقرر عقدها في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. ولاحظوا الحاجة إلى تمرير الموارد التي تقدمها الجهات المانحة بطريقة تعزز القدرات الوطنية، مع مراعاة الأولويات الوطنية. وستساعد الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة والمجتمع الدولي على توطيد الثقة بين الحكومة وشركائها الدوليين، وهو أمر ضروري لتوثيق عُرى التعاون، ومن ثم، النهوض بعملية بناء السلام.

١٠ - وحث أعضاء اللجنة المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، على دعم الجهود الوطنية لمعالجة الأولويات والفجوات التي حددتها الحكومة.

١١ - وسيعقد اجتماع للمتابعة في عام ٢٠٠٧ لاستعراض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتقييم التقدم المحرز في سبيل إنجاز الأهداف والاستراتيجيات المتكاملة الوطنية لبناء السلام، ومدى فعالية المساعدة الدولية في بناء السلام وسبل النهوض بالمساعدة.

١٢ - وطلب أيضا أعضاء اللجنة إلى رئيس الاجتماع المخصص لبلد بعينه أن يعدّ خطة عمل (مع تحديد الآجال الزمنية المصاحبة لذلك) للإجراءات التي يلزم أن تتخذها الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما، متابعاً للمسائل المبينة أعلاه، وتحضيرا للاجتماع القادم المخصص لبلد بعينه. وطلبوا أيضا إلى الرئيس، أن يعمل، بدعم من مكتب دعم بناء السلام، على إشراكهم وإطلاعهم بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، والاستفادة من خبراتهم ومساهماتهم في هذه العملية.

## لجنة بناء السلام

موجز الرئيس عن الاجتماع القطري المخصص لسيراليون، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

١ - عقدت لجنة بناء السلام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اجتماعها القطري الثاني المخصص للحالة في سيراليون. وقد عُقد الاجتماع لمتابعة الاجتماع المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي سياق العمل الجاري الذي تقوم به لجنة بناء السلام دعماً للجهود المبذولة تحت قيادة حكومة سيراليون في سبيل توطيد السلام والحد من المخاطر.

## التقدم المحرز حتى الآن

٢ - لاحظ أعضاء اللجنة مع التقدير ما تبذله حكومة سيراليون من جهود من أجل مواصلة تنقيح استراتيجية توطيد السلام على أساس مشاورات وطنية تشمل جميع أصحاب المصلحة مع تسليط الضوء على التحديات الملحة التي تواجه سيراليون في مجال بناء السلام. ورحبوا أيضاً بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم الحكومة في وضع وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وإطار الإنفاق المتوسط الأجل، واستراتيجية توطيد السلام، وفي بناء القدرات الوطنية على منع الصراعات وتحقيق التنمية الطويلة الأجل. وينبغي ربط جميع جهود بناء السلام بالاستراتيجيات القائمة تحت قيادة ومملكة حكومة سيراليون. ولاحظوا مع الارتياح الدعم الذي يقدمه مختلف المانحين في العديد من مجالات التدخل الحاسمة، ولا سيما إصلاح الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات.

٣ - وأقر أعضاء اللجنة بأن عملية التآزر الجارية بين الحكومة والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة عن طريق تلك الأطارات المتنوعة، ينبغي أن تفضي إلى مزيد من بناء الثقة وإلى نتائج محددة يمكن وصفها بعائدات السلام. وبالفعل، فإن إحدى المساهمات المهمة التي يمكن للجنة أن تقدمها تتمثل في مد يد المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراع دعماً لتهيئة بيئة تمكينية للانتعاش الاقتصادي، والنمو والتنمية على الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك عن طريق تنشيط الاستثمارات الداخلية، وتعزيز التجارة، وزيادة الاستثمار الأجنبي. وأقروا أيضاً بالحاجة إلى تشجيع التعاون دون الإقليمي بوصفه عنصراً مهماً في توطيد السلام والاستقرار، وفي هذا الصدد، شجعوا على مواصلة دعم اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤ - ورحب أعضاء اللجنة بما أبدته حكومة سيراليون من إرادة والتزام سياسيين في التعامل مع المسائل المتصلة بتمكين الشباب وتشغيلهم عن طريق وضع خطة تشغيل للشباب تركز على أشد التحديات العاجلة التي تواجه الشباب. وأعرب بالفعل بعض المانحين ومنظومة الأمم المتحدة عن الالتزام بدعم جهود الحكومة في هذا المضمار، وأشاروا إلى أن هذا الدعم سيكون سريع المفعول وسيتمخض عموماً عن آثار إيجابية على استقرار البلاد. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص مستدامة لتشغيل الشباب.

٥ - ولاحظ أعضاء اللجنة مع الارتياح أنه تم وضع ترتيبات من أجل تيسير صرف اعتمادات صندوق بناء السلام في سيراليون، وأن تقدماً أُحرز في تحديد الأنشطة ذات الأولوية. ومع احتتام الاستعراض المنصوص عليه في صلاحيات الصندوق، من المتوقع إتاحة غطاء مالي قطري تبلغ قيمته نحو ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساهمة أولوية. وفي هذا السياق، لوحظ أنه تم وضع الترتيبات اللازمة لتمكين المانحين من ترجمة التعهدات المعلن عنها إلى مساهمات.

### التحديات والفجوات

٦ - رحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني وتحسين الكفاءة المهنية للوكالات المعنية بالأمن وقدراتها. ولاحظ أعضاء اللجنة أن توفير الدعم لما يبذل من جهود لإصلاح قطاعي العدالة والأمن أمر حاسم في التصدي للتحديات الملحة التي تحق بتوطيد السلام.

٧ - واتفقت اللجنة في الرأي مع الحكومة على أن إنشاء مؤسسات الحكم الديمقراطي وتعزيزها من الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لبناء السلام، وأن دعم هذه المؤسسات أمر حيوي في وقت تستعد فيه سيراليون لخوض ثاني انتخابات برلمانية ورئاسية في حقبة ما بعد الصراع. كما أن تعزيز دور ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، في التحول السياسي الذي تشهده سيراليون أمر شديد الأهمية ويقتضي الاهتمام والدعم العاجلين من خلال أنشطة بناء القدرات وتعزيز استراتيجيات التنسيق والاتصال مع الحكومة وسائر الجهات الفاعلة.

٨ - واتفق أعضاء اللجنة مع الحكومة على أن التصدي للتحديات التي تجابه نظام العدالة في سيراليون يقتضي اعتماد نهج شامل، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، ودعم العمل المتواصل الذي تضطلع به المحكمة الخاصة، ودعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

المنشأة حديثاً، ودعم الجهود المبذولة لتعزيز الآليات التقليدية لتسوية النزاع، ومعالجة تراكم القضايا المتأخرة لدى المحكمة، وتعزيز وصول غالبية السكان إلى العدالة.

٩ - ورحبت اللجنة برغبة الحكومة في إجراء إصلاح للخدمة المدنية يتسم بالشمول والاستدامة ويوفر الفرص للتوظيف القائم على الجدارة ولإنشاء نظم أقوى للمساءلة عن الأداء. ورئي أن إنشاء نظام خدمة تنفيذية عليا في صلب الخدمة المدنية يشكل خطوة أولى في ذلك الاتجاه. وثمة حاجة إلى توفير مزيد من الدعم للتصدي على وجه الاستعجال للفجوة في القدرات وتدني مستوى تشغيل المرأة في الخدمة المدنية، وكفالة تقديم الخدمات العامة على نحو فعال. ولاحظت اللجنة مع الارتياح التعاون بين الحكومة والشركاء الدوليين صوب الشروع في إجراء استعراض لاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وشددت على الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد والترويج لإرساء قدر أكبر من المساءلة، من خلال تنفيذ توصياتها.

#### الخطوات المقبلة والتوصيات

١٠ - تسلم اللجنة بأن بناء السلام، سواء في سيراليون أو غيرها من الأمصار، يتطلب بذل جهود مطردة تغطي نطاقاً واسعاً بما يشمل الالتزامات السياسية، والإصلاحات الأمنية، والاستثمارات الإنمائية، والاستجابات للاحتياجات الفورية للسكان. ومع التأكيد على أهمية إجراء تخطيط مفصل وتحديد الفجوات على نحو أدق، لاحظ أعضاء اللجنة أن إكمال عملية التخطيط ينبغي أن يتم بالموازاة مع توفير الدعم للأولويات العاجلة والقصيرة الأجل وذات الأثر السريع.

١١ - وحث أعضاء اللجنة المجتمع الدولي على كفالة مستوى ملائم من المساعدة الخارجية وتقديم الدعم إلى حكومة سيراليون من أجل توسيع قاعدة مانحيها وتأمين المساعدة، بما في ذلك زيادة إعفائها من عبء الدين، في سبيل بلوغ أهداف توطيد السلام التي ترتبها. ولاحظوا كذلك الحاجة إلى تركيز موارد المانحين على تعزيز القدرة الوطنية والتنسيق وفعالية المساعدة بما يتفق تماماً مع حكومة سيراليون.

١٢ - وأهاب أعضاء اللجنة بالمجتمع الدولي أن يقدم، في الوقت المناسب، ما يكفي من موارد ودعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، بما في ذلك بناء القدرات من أجل كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العملية السياسية.

١٣ - وطلب أعضاء اللجنة إلى مكتب دعم بناء السلام أن يقدم جدولاً زمنياً بالأنشطة المتعلقة ببناء السلام في سيراليون المستمرة منها والتي يعترزم القيام بها مستقبلاً.

١٤ - وأقر أعضاء اللجنة بأن العملية التي تقودها اللجنة ينبغي أن تمكن من زيادة شحذ استراتيجية توطيد السلام، وكذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذها. وطلبوا إلى رئيس الاجتماع القطري المخصص لسيراليون القيام، بالتشاور مع أعضاء الاجتماع المخصص لبلد بعينه الذي عقدته لجنة بناء السلام وبدعم نشط من مكتب دعم بناء السلام، بوضع خطة عمل للاجتماع القطري المخصص لسيراليون مشفوعة بجدول زمني واضح وتقسيم جليّ للمسؤوليات عن الإجراءات التي سيضطلع بها كل من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة تحضيرا للاجتماع المقبل للجنة بناء السلام المخصص لبلد بعينه. وطلبوا أيضا إلى الرئيس أن يقوم، بدعم من مكتب دعم بناء السلام، بإطلاعهم على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وتقديم إحاطات بهذا الشأن على نحو منتظم، وأن يستفيد مما لديهم من خبرات وما أدلوا به من مساهمات في هذه العملية.

١٥ - وأكد أعضاء اللجنة على وجوب بذل كل الجهود الممكنة من أجل توفير الغطاء المالي الخاص بصندوق بناء السلام لسيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حتى يتسنى الشروع في تنفيذ الأولويات القصيرة الأجل المتفق عليها على الفور، مع مراعاة الحاجة إلى إجراء مشاورات أوسع نطاقا بين جميع أصحاب المصلحة بشأن مشاريع محددة. وستتولى اجتماع اللجنة للمتابعة بشأن سيراليون الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٧ استعراض الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز في إنجاز أهداف بناء السلام وأولوياته، وفعالية المساعدة الدولية، وسبل تعزيز هذه المساعدة. ووافق أعضاء اللجنة على النظر في إمكانية القيام بزيارة إلى ذلك البلد قبل إجراء الاستعراض، تلبية لدعوة من حكومة سيراليون.